الخطوط الخارجة منها اليه اى الى ذلك الخط سواء فمثل النقطة مركز الدائرة وذلك الخط محيطها و الخطوط اتصاف اقطارها والمستقيم الخارج من المركز
الى المحيط من الجانبين قطرها ثم اذا اثبت احد ضلعى المربع المتوازى للاضلاع وادير ذلك المربع حتى عاد الى وضعه الاول حصل الاسطوانة والعبارة
الظاهرة ان يقال اذا اثبت احد اضلاع سطح متوازى الاضلاع وادير حصل الاسطوانة المستديرة وهو شكل يحيط به دايرتان متوازيتان من طرفيه كما عرفناه
يصل بينهما سطح مستدير يفرض في وسطه خط مواز لكل خط يفرض على سطحه بين قاعدتيه وذلك ان الخط المتوسط هو ذلك الضلع المثبت والسطح الواصل بين
القاعدتين انما ارتسم من الضلع الاخر الموازى للمثبت كما ان القاعدتين ارتسمتا من الضلعين الباقيين المتوازيين فلذلك كانتا متوازيتين واذا اثبت
الضلع المحيط بالقائمة اى احد ضلعى القائمة من المثلث وادير المثلث حتى يعود الى وضعه الاول حصل المخروط المستدير وهو جسم احد طرفيه دائرة هى
قاعدته والاخر نقطة هى رأسه ويصل بينهما سطح يفرض عليه اى على ذلك السطح الخطوط الواصلة بينهما اى بين محيط الدائرة وتلك النقطة مستقيمة واعلم
ان ما نقلنا منهم انما ذكر لتسهيل تخيلها من الامور لا لان وجودها في انفسها يكون بهذا الطريق كيف والخط عندهم عرض حال في السطح الحال في الجسم فلا
يمكن حصول السطح بحركة الخط المتاخر عنه في الوجود ولا حصول الجسم من حركة السطح المتاخر عنه ومن هذا القبيل ما قيل انه اذا فرض نقطتان تحركت احداهما
الى الاخرى على سمت واحد حصل الخط المستقيم واذا اثبت احد طرفيه وحرك الخط مسافة قبل ان يصل الى وضع الاستقامة حصل المثلث واذا فرض تحرك خط
على مثله بحيث يكون قائما عليه وايا ما حصل المربع الذى هو في اصطلاحهم سطح متساوى الاضلاع قائم الزوايا فالمصنف هذا الذى ذكر المهندسون
من الخطوط والسطوح والجسمات كلها امور وهمية لا يعلم وجودها خارجا وعليها بنى علمهم الذى يدعون فيه اليقين وقد يقال قامت البراهين
على وجود هذه في مواضعها وان سلم كونها امورا وهمية فلا ينافى ذلك كون احكامها يقينية الا يرى ان العدد والمركب من الوحدات التى هى امور اعتبارية
له احكام صادقة بلا شبهة ومن انكر كونها يقينية فقد كابر وكذا الحال في المباحث الهندسية يعلمها من يزاولها فان قيل لا يمكن معرفة احوال الموهومات
قلنا ان الموهومات قد تكون عارضة في نفس الامر للاعيان الموجودة فيحصل لتلك الاعيان بسبب ذلك احكام مطابقة للواقع وقد يستدل باحكام
الامور الوهمية على احوال الامور العينية ولا يخفى شئ من ذلك على من له شعور ببراهين علم الهيئة من الحساب والهندسة تنبيه على ما يرد على جعل
الحلقة من الكيفيات المختصة بالكميات وسوال المعترض انواع المقولات العشر ما يندرج تحت واحد منها فقط ولو اعتبر المركبات في المقولات وانواعها حصلت
مقولات غير متناهية اى غير محصورة بل كثيرة جدا بحسب الازدواجات الحاصلة بينها ثنا وثلث الى عشار وحصلت ايضا انواع غير منحصرة فيما
ذكروه من انواعها بحسب التركيب الممكن فيما بين تلك الانواع كان تركب من الاقسام الاربعة الكيف بعضها مع بعض وعلى هذا كان ينبغى ان لا
نعد الحلقة من الكيفيات المختصة بالكميات لكونها مركبة من نوعين من الكيف ولكنهم قالوا الحلقة انما اعتبرت وجعلت داخلة في هذا النوع باعتبار وحدة
عرضت لمجموع الشكل واللون بحسبها اى بحسب تلك الوحدة تتصف بالحسن والقبح يعنى ان الشكل اذا قارن اللون حصلت منهما كيفية وحدانية
باعتبارها يصح ان يقال للشئ انه حسن الصورة او قبيح الصورة وهما اى الحسن والقبح بحسب الصورة غير الحسن والقبح العارضين للشكل وحده او
اللون وحده قال المصنف وهذا عذر غير واضح لانهم ان ادعوا ان بين الشكل واللون وحدة حقيقية منعناها وان اكتفوا بالوحدة الاعتبارية
جاز اعتبارها في كل امرين يجتمعان وقد يقال قد اعتبر الوحدة بينهما في متعارف الناس حيث عبر عنهما بالحلقة ووصف الشخص بحسبها بحسن الصورة
وقبحها فلذلك عدوهما كيفية واحدة وادرجناها فيما اندرج فيه جزءاها كما عرفت ولم نجد لها نظيرا اذ ذلك فاكتفينا بها الفصل الرابع في
فصول الكيف في الكيفيات الاستعدادية وهى ما استعداد نحو القبول والانفعال وتسمى ضعفا ولا قوة كالممراضية واما استعداد نحو الدفع
واللاقبول وتسمى قوة ولا ضعفا كالمصحاحية واما قوة الفعل كالقوة على المصارعة فليس منها اى من الكيفيات الاستعدادية كما ظنه قوم وجعلوا
اقسامها ثلثة فان المصارعة مثلا تتعلق بعلم من الصناعات وصلابة الاعضاء ليلا ينثنى بسرعة ولا يمكن عطفها بسهولة وتتعلق بالقدرة على
هذا الفعل وشئ منها اى من الثلثة التى تتعلق بها المصارعة ليس من هذا الجنس الذى هو الكيفية الاستعدادية لان العلم والقدرة من الكيفيات النفسانية
وصلابة الاعضاء من الكيفيات الملموسة على ما مر المرصد الرابع من مراصد الموقف الثالث في النسب اى المقولات النسبية وفيه مقدمة لبيان
انها موجودة في الخارج اولا وفصلان لبيان مباحث ما اتفق على وجوده اعنى الاين تارة على راى المتكلمين وتارة على راى الحكماء المقدمة اثبت الحكماء

المقولات النسبية وانكرها المتكلمون الا الاين فانهم اعترفوا بوجوده وانكروا وجود ما عداه لوجوه الاول لو وجدت الاعراض النسبية
لزم التسلسل في الامور الموجودة اما اولا فلان حصول الاعراض لا بد لها من محل فلا شك ان محالها تتصف بها فلها اليها نسبة بالحلية والاتصاف
ومثل النسبة موجودة ايضا على ذلك التقدير ويعود الكلام فيها بان يقال حصول النسبة اعراضا لها محل يتصف بها فلها اليها نسبة ثالثة
موجودة وهكذا الى ما لا نهاية له فهذا تسلسل واما ثانيا فلان لوجودها الزايد على ماهيتها لما مر اليها نسبة هى اتصافها بالوجود
ومثل النسبة ايضا موجودة على ذلك التقدير فلوجودها اليها نسبة ثالثة وهكذا وهذا تسلسل ثان واما ثالثا فلان لاجزاء الزمان
بعضها الى بعض نسبة بالتقدم والتاخر فلو كانت النسب موجودة في الاعيان لكان التقدم والتاخر موجودين مع موصوفيهما اما
مع المتقدم مقدم فيكون المتقدم الموجود مع الزمان المتقدم متقدما على التاخر الموجود مع الزمان المتاخر فللتقدم تقدم آخر وهكذا
للتاخر تاخر آخر فههنا تسلسل ثالث [illegible] ايضا الوجه الثانى لو وجدت النسب لوجدت الاضافة لانها من النسب لكونها نسبة
متكررة وهى لا يتحقق الا بوجود المنتسبين مجتمعين ومن اقسام الاضافة التقدم والتاخر فيوجد المتقدم والمتاخر من اجزاء الزمان معا وانه
باطل قطعا الوجه الثالث لو وجدت النسب في الخارج لزم اتصاف البارى تعالى بالحوادث لان له مع كل حادث اضافة اليه بانه موجود
معه وله قبله اى قبل كل حادث اضافة اخرى اليه بانه متقدم عليه وله بعده اضافة ثالثة اليه بانه متاخر عنه وهذه الاضافات حادثة اما التى مع
الحادث وبعده فلا شبهة في حدوثها واما التى قبله فقد زالت حال وجوده والقديم لا يزول وانتهاء الى الاعراض النسبية ضرار والصواب
كما في المحصل معمر فانه من قدماء المتكلمين لما راى قوة الحجة التى ذكرناها للحكماء على وجودها اذعن لها وحكم بوجودها وحيث لم يجد دفعا للتسلسل
المذكور التزم التسلسل ومن ثم اثبت اعراضا غير متناهية تقوم بعضها ببعض ولا مخلص لهم الا بمنع برهان التطبيق واحتج الحكماء على وجود الامور
النسبية بان كون السماء فوق الارض ومقابلة الشمس لوجه الارض وامثالها من النسب مما نعلمه ضرورة اى نعلم بالضرورة انها ثابتة حاصلة سواء
وجد هناك فرض فارض واعتبار معتبر او لم يوجد وللقائل ان يقول ان ادعيتم ان الفوقية مثلا من الموجودات الخارجية منعناه بل هذا هو المتنازع
فيه فكيف يدعى الضرورة فيه وان قلتم السماء موصوفة بالفوقية في الخارج لذلك لا يستلزم وجود الفوقية فيه لجواز اتصاف الاعيان الخارجية
بالامور العدمية فان زيدا اعمى في الخارج وليس العمى موجودا خارجيا وقد يستدل على ذلك ايضا بان الشئ قد لا يكون فوقا ثم يصير فوقا فالفوقية
لما حصلت بعد العدم لا تكون عدمية والا كان نفى النفى نفيا وهو محال واجيب عنه بان حصول الفوقية بعد ما لم يكن عبارة عن اتصاف الشئ بها
بعد ما لم يكن متصفا وذلك لا يستلزم وجودها كما عرفت واجابوا عن ادلة الخصم بانها انما تنفى كون جميع النسب موجودة في الخارج اى انما
تدل على سلب الموجبة الكلية ونحن نقول به فان من الاضافات والنسب امورا موجودة في الخارج حقيقتها انها اضافة كالفوقية والمقابلة
ونظايرهما ومنها اضافات لا تحقق لها في الخارج بل يخترعها العقل عند ملاحظة امرين كالتقدم والتاخر بين امرين لا يجوز اجتماعهما كاجزاء
الزمان والقسم الاول يعنى هذين ينتهى عند حد اى يجب انتهائه الى حد لا يتجاوزه دون الثانى اذ لا يقف عند حد لا يمكن للعقل ان يتجاوزه ويفرض
اضافة اخرى بعده وعلى هذا فقد انحلت تلك الادلة وانتفى التسلسل في الامور الخارجية لجواز ان تنتهى السلسلة الى نسبة موجودة تكون
ما بعدها من النسب الاعتبارية اذ ليس يلزم من وجود الفوقية في نفسها ان يكون حلولها في محلها امرا موجودا ايضا ولا من وجودها
وجود حلول الحلول وكون هذه النسب متوافقة في الماهية لا يقتضى اشتراكها في الوجود لجواز ان يكون بعض افرادها موجودا
وبعضها معدوما وقد يجاب عن بعض تلك الادلة بكونه منقوضا بالاين الفصل الاول في مباحث المتكلمين في الاكوان فيه مقاصد
سبعة الاول المتكلمون وان انكروا سائر المقولات النسبية فقد اعترفوا بالاين وسموه بالكون والجمهور منهم على ان المقتضى للحصول
في الحيز هو ذات الجوهر لا صفة قائمة به فههنا شيئان ذات الجوهر والحصول في الحيز المسمى عندهم بالكون وزعم قوم منهم اعنى مثبتى الحال ان حصول
الجوهر في الحيز معلل بصفة قائمة بالجوهر فسموا الحصول في الحيز بالكائنية والصفة التى هى علة الحصول بالكون فههنا ثلثة اشياء ذات الجوهر
وحصوله في الحيز وعلته قال الامام الرازى في الاربعين هذا عندنا باطل لان حصول الصفة للشئ معناه حيزها تبعا للتحيز فاذا فرض ان حصول الجوهر